

فلسطين

زيارة عباس «المعلقة» لإيران: المشكلة فلسطينية أصلاً



تتعاظم إيران بحذر مع تقرب السلطة، لكن «حماس» لا تقدم ما يفترض بالاصدقاء فعله (أي بي أيه)

البرود الإيراني كسره التركيز الكبير الذي أولته رام الله للتقرب من طهران. إلى حدّ الحديث عن زيارة رئاسية وتعيين سفير مندوب. سارعت «حماس» إلى دق «إسفين إعلامي» بين الطرفين. لكن الجمهورية الإسلامية تنظر إلى الأمر بعنفه الاستراتيجي. على اعتبار الانضم للمقاومة ومشروعها

طهران - حسن حيدر

ثلاث مرات قرعت السلطة الفلسطينية أبواب العاصمة الإيرانية ولم تلق جواباً. محاولة إضافية للعودة إلى «طهران ما بعد الاتفاق النووي»، كان مصيرها الإخفاق كسابقاتها. مستشار رئيس مجلس الشورى الإسلامي للشؤون الدولية والمعني بدعم القضية الفلسطينية في البرلمان الإيراني، حسين شيخ الإسلام، يؤكد

أن كل ما جرى تداوله عن زيارة لرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، لإيران «عار من الصحة»، وأن ما نقل عن قيادات في السلطة بشأن ترتيبات معينة لزيارة «أبو مازن» لإيران في تشرين الأول المقبل «كلام غير دقيق»، كما لمخ إلى أن «الجمهورية الإسلامية لم تتعاط إيجاباً مع طلب الزيارة». ورغم ذلك، ترى مصادر تعمل في السلك الدبلوماسي الإيراني أن الكلام الإعلامي عن استعداد طهران لاستقبال عباس «نكابة» بزيارة رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، خالد مشعل، للسعودية، ليس إلا «فقاغات إعلامية»، بل إنها تصر على أن كل «الأبواب لا تزال مفتوحة أمام قيادات حماس لزيارة الجمهورية»، وأن الاختلاف في وجهات النظر وخاصة في الأزمة السورية «لا يفسد في ود المقاومة قضية».

تضيف هذه المصادر المتابعة للشأن الفلسطيني، إن إيران لا تزال لتترجم «دعم خيار المقاومة وتقديم المساعدة لكل الفصائل في كفاحها المسلح ضد

الكيان الإسرائيلي». وعند السؤال عن تسريبات تخص تقليل الدعم المالي عن حركات المقاومة، بما فيها «الجهاد الإسلامي»، نفت المصادر بشدة ما يقال، مؤكدة أن «الضائقة المالية التي مرت بها إيران بفعل الحصار الاقتصادي أثرت في الدعم المالي، فيما الدعم التسليحي والسياسي كان ولا يزال قائماً، وعلى أعلى المستويات». إذاً، يمكن القول إن محمود عباس غير مرحب به في الجمهورية الإسلامية حالياً، فالرجل كان قد هاجم إيران، قبل أكثر من عام، متهماً إياها بإشغال الفتنة في المنطقة واعتبر خطرها أكبر من إسرائيل. لكن العثرة الأساسية هي اعتراف السلطة بحل الدولتين وقيام كيان إسرائيلي على الأراضي المحتلة في فلسطين، وهو أمر تراه طهران تجاوزاً لأحد أهم الخطوط الحمراء التي تتبناها علانية والقاتلة إن «فلسطين من البحر إلى النهر، ولا شرعية لإسرائيل على أي شبر من الأراضي الفلسطينية»، وإن «تسليح الضفة سيكون الهدف المقبل لسياسة الدعم الإيراني لقوى المقاومة».

أما الحديث عن دراسة مقترح اعتماد السفير الإيراني في الأردن، مجتبي فردوسي بور، سفيراً غير مقيم لفلسطين، فقد رأت فيه المصادر الدبلوماسية أنه يأتي في إطار ترغيب إيران ومحاولة لاستئمتها برد العرفان، وهي التي أغلقت السفارة الإسرائيلية فور انتصار الثورة عام 1979، وكانت آنذاك قد دعت رئيس منظمة التحرير الراحل، ياسر عرفات، ليتسلم المبنى رافعاً علم فلسطين في قلب العاصمة الإيرانية.

القراءة المتأخرة لرام الله في نتائج الاتفاق النووي أوقعتها في الإحراج مرتين، فقد بدلت البندقية وأرادت أن تضرب بها «حماس»، الحليف المجافي في بعض سياسته لإيران. كان الجواب أنه «برغم الخلاف مع حماس، فإنها أقرب إلينا من السلطة». جوابٌ يفسر الإحراج الآخر بشماتة أصدقاء السلطة الباغضين لإيران، بقرار مجموعة «أبو مازن» طرق الأبواب

الألمان مجدداً في غزة... ووفد بولندي

غزة - يوسف بشير

لم يوقع حضور وفد دبلوماسي بولندي إلى قطاع غزة، يوم أمس، صدى لدى وسائل الإعلام. وعلى العكس، كان دخول القنصل الألماني الجديد في الأراضي الفلسطينية، بيتر بيرفريت، الذي بدأ عمله الدبلوماسي بزيارة غزة وهو نفسه الذي زارها مع وزير الخارجية فرانك شتاينماير في أواخر أيار الماضي. وبرغم أنه لا رابط محدد بين هذه الزيارة والحديث عن ممر مائي يربط غزة بغيرص، فإنه ليس مستغرباً زيارة القنصل الألماني بالتزامن مع دخول الوفد البولندي في هذا التوقيت. مصادر فلسطينية تحدثت إلى «الخبير» عن أن الزيارة «اعتيادية» وشملت مقرر «وكالة الغوث» والإطلاع على ما وصل إليه ملف إعمار القطاع. وأكدت المصادر أن الوفد لم يلتق «حماس»، لكنه استفسر من شخصيات عن الأشخاص المؤثرين في الحركة، كما سألوا عن عقلية بعض الأسرى المحررين: أمثال روجي مشتفي الذي يقال إنه أصبح مسؤول ملف الأسرى في الحركة. المتحدث باسم «لجنة فك الحصار» علاء البطة، أكد، أيضاً، أن حركته لم تلتق أي وفد دخلت غزة أمس، لكنه أشار إلى أن هؤلاء «اعتادوا تنفيذ زيارات دورية». ولمخ إلى أن الزيارة «قد تحمل دوافع مختلفة اقتصادية وإغاثية... وربما منها جانب سياسي».



الإيرانية وعدم الاستجابة لها، فالوهم بأن الاتفاق النووي سيغير سياسات إيران تجاه المقاومة أغرى بعضهم بالتقرب منها، فلعل وعسى أن تسمح الظروف بحصول تسويات لفرض المصالحة بين «حماس» والسلطة. والحقيقة، أن غياب الإدراك لجوهر العلاقات بين إيران وقوى المقاومة دفع بالكثير إلى المراهنة على دور إيراني أكثر اعتدالاً، على مبدأ تسوية الخلافات بالتفاوض. ويبدو أن السلطة لم تقرأ التشدد الإيراني بضرورة بقاء النظام السوري برئيسه بنشار الأسد، ولم تستمع إلى خطابات القيادة الإيرانية الداعمة لمحور

الممانعة، بل إن طهران فتحت أبوابها لـ«حماس» أو بكلمات أدق، لبعض القيادات التي جافت إيران لاعتبارات تتفهمها الجمهورية الإسلامية وتغض النظر عنها، من دون أن تترك عناب رفاق السلاح على خياراتهم غير الصحيحة، وهي خيارات يمكن أن تصحح اليوم في ظل الاندفاع الإيرانية للمشاركة في حلول المنطقة وإعادة كل الأصدقاء لتوحيد البندقية في وجه الخطر التفكيري والإرهابي، من دون أن تغفل، طبعاً، جبهة المقاومة عن الغدر الإسرائيلي، الذي ستكون مصالحة «حماس» مع محور الممانعة أشد عليه وقعا من الاتفاق النووي.

في المقابل (الخبير)، لم تقدم «حماس» قراءة صحيحة لكيفية التعاطي الإيراني مع هذا الأمر؛ فبعد يوم واحد من ضجيج مواقع «حماس» بتصريحات مشابهة أدلى بها شيخ الإسلام، وتوظيف ذلك في المعركة ضد السلطة، قدم نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، موسى أبو مرزوق، أمس، مقاربة تقول إن «التحول الأميركي نحو إيران واعتبار الأخيرة شريكاً في حل أزمات المنطقة» هو «ما

«أبو مازن» خلف الأبواب الموصدة... و «حماس» تستعجل النتيجة

علّان يضم إسرائيل بين المطرقة والسندان

علي حيدر

رفض الأسير الفلسطيني محمد علان، عرض النيابة العامة الإسرائيلية الإفراج عنه مطلع تشرين الثاني المقبل، مطالباً بالإفراج الفوري عنه، وأكد أنه لا يقبل أي عرض لا يتضمن تحريره فوراً. أتى هذا الموقف «الصلب» بعدما قدّمت النيابة العامة عرضاً أوضحت فيه أنه «إن كان وضعه الصحي خطيراً للغاية، ما سيؤثر في عودته إلى الحياة الطبيعية وفي جسده مستقبلاً، فسيجري تحريره من الفور وإلغاء أمر اعتقاله الإداري».

وفي ختام جلسة عقدها «المحكمة الإسرائيلية العليا»، يوم أمس، أعلن قضاة المحكمة أنهم سيرسلون قرارهم إلى محامي علان والنيابة العامة في وقت لاحق، وتبع ذلك الحديث عن أن القضاة قرروا إبقاء علان في المستشفى مع تمديد قرار الاعتقال الإداري، فيما قال مدير مستشفى «برزيلاي» في عسقلان، الدكتور حيزي ليفي، أن علان المضرب عن الطعام منذ 65 يوماً يعاني من ضرر في الدماغ. وأضاف

ليفي أن الأسير «بدأ يفقد الاتصال الإدراكي مع محيطه، الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلة في دماغه، لكن باقي أعضائه مستقرة تقريباً». وعموماً، وسط هذه المعطيات، يكشف الأداء الإسرائيلي مع المضربين عن الطعام بالإطار العام، ومع محمد علان خاصة، عن أن إسرائيل تحاول المناورة بين حدين: الأول ألا تضطر إلى تحرير أحد تحت ضغط الإضراب، والثاني أن تحاول ألا يؤدي إضرابه إلى الموت. ويعود منشأ المناورة الإسرائيلية إلى إدراك المسؤولين في تل أبيب، أن لكلا السيناريوين تبعاته وتداعياته السلبية.

على هذه الخلفية، شرّع قانون الإطعام القسري للمضربين، في محاولة لقطع الطريق على كل من السيناريوين. وفي ضوء ذلك، حاولت المؤسسة الأمنية اجتراح ما اعتبرته «حلاً وسطاً» عبر تقديم اقتراح بتحريره، ولكن في تشرين الثاني المقبل، مع أن ذلك جاء بعد تدهور حالة علان الصحية وهو بات على حافة الموت، وأيضاً في أعقاب قرار «المحكمة العليا» التي طالبت

النيابة العامة بالإجابة عن الأسئلة التي طرحها الدفاع عن المعتقل الإداري. كذلك لم يتبلور هذا الاقتراح إلا بعد مشاورات أجرتها الأجهزة الأمنية، وفي مقدمتها «الشاباك» والجيش، مع أخذ رأي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن موشيه يعلون، وهو ما يعكس الأبعاد السياسية والأمنية التي فرضها إضراب علان، ويكشف في السياق مدى القلق الذي يفرض نفسه على هذه الأجهزة من انفجار شعبي واسع في الضفة المحتلة، لذلك يكون علان قد تمكن من وضع إسرائيل، وأجهزتها الأمنية والقضائية، بين المطرقة والسندان، بعدما أثبت أنه مصمم على خيار من اثنين: إما الحرية، وإما الموت.

وبرغم سياسة القتل المتواصل التي اعتمدها إسرائيل ولا تزال تواصلها بحق الفلسطينيين، وتحديداً في غزة، فإن للأسرى مكانة استثنائية في الوجدان الشعبي الفلسطيني، لهذا تتخوف الأجهزة الأمنية من أن يؤدي موت المضرب إلى نشوب انفجار شعبي في الضفة، وصولاً إلى إمكانية

يدرس الإسرائيلي كيف تؤدي حادثة صغيرة إلى التدهور

خروج الأمر عن سيطرة السلطة. على الأقل، هذا ما تقوله بعض التقارير الإعلامية، وفي النتيجة أقادت التقارير نفسها بأنهم في قيادة المنطقة الوسطى و«الشاباك» أكثرها في المدة الأخيرة من التداول في سيناريوات كيف يمكن أن تؤدي حادثة صغيرة إلى التدهور، وصولاً إلى تصعيد شامل. ويعود ذلك إلى تقدير إسرائيلي بأن الوضع في الضفة «قابل جداً للانفجار»، وهو ما لا يمكن فصله عن تعثر العملية السياسية وتراكم المجازر التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل.

ومن أبرز المؤشرات على اتساع نطاق السخط الفلسطيني وبلوغه مرحلة تقلق صانع القرار الأمني في تل أبيب، تكاثر عمليات الطعن أخيراً، بعد موجات الطعن السابقة في الأشهر الماضية. ضمن الإطار نفسه، يأتي ما أعلنه رئيس المعارضة، يتسحاق هرتسوغ، الذي قال إن هدف زيارته للرئيس الفلسطيني، محمود عباس، هو العمل على منع اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن هرتسوغ القول إنه أدار حديثاً مع عباس حول عمليات طعن نفذها فلسطينيون ضد جنود الاحتلال أخيراً.

من جهة أخرى، يخشى الإسرائيلي من أن يؤدي استشهاد علان، بفعل الإضراب عن الطعام، إلى ترك أصدقاء دولية، خاصة أن القضية تدور حول معتقل إداري لا يوجد أي مبرر لاعتقاله. ويأتي ذلك في الوقت الذي تواجه فيه إسرائيل ظاهرة «نزح الشرعية» التي تعمل عليها جمعيات ومؤسسات دولية، كذلك ليس من مصلحة الإسرائيلي أن تأخذ هذه